

الفكر السياسي عند عبد الرحمن الكواكبي

د. محمد عاطف العراقي

لا بد في البداية أن نشير إلى أن الدارس والمحلل للفكر، الذي تركه لنا أكثر من اهتماما بقضايا التجديد وقضايا الأصالة والمعاصرة، يلاحظ أول ما يلاحظ، أن فكر هؤلاء قد تبلور في كثير من صوره وزواياه وأبعاده حول الجانب السياسي.

وهذا يعد شيئاً طبيعياً، إذ أن المجددين يسعون إلى الإصلاح بكافة صوره؛ ومن جوانب هذا الإصلاح، الجانب السياسي، أي ما يسمى بالإصلاح السياسي. إنهم يلاحظون أحوال المجتمع الذي يعيشون فيه، وأحوال المجتمعات الأخرى التي تشابه ظروفها مع مجتمعهم، ثم يجددون أسباب التخلف في تلك المجتمعات، ولا يقفون عند ذلك، بل يقترحون أوجه العلاج.

وإذا كان هؤلاء المجددون يجدون أسباباً فكرية للتخلف، وأسباباً اقتصادية، إلا أن تلك الأسباب أو العوامل ترتبط في أكثر زواياها بالأسباب السياسية.

ونجد هذا الربط بين تلك الجوانب عند كثير من المفكرين الذين اهتموا، كما قلنا، بالتجديد وقضايا الإصلاح، ومن بينهم محمد عبده ومحمد إقبال وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي.

وفي دراستنا هذه، سنحاول تحليل الفكر السياسي عند واحد من هؤلاء المفكرين والمصلحين، وهو عبد الرحمن الكواكبي.

لقد اهتم الكواكبي بالفكر السياسي اهتماماً كبيراً. وإذا كنا نجده من خلال كتاباته التي تركها لنا، قد اهتم بكثير من القضايا، فإن من بين هذه القضايا، القضايا السياسية. وذلك من خلال ربطها بقضايا أخرى ترتبط بها من قريب أو من بعيد.

وسنعمد في إبراز الجانب السياسي عند الكواكبي على الكتابين اللذين تركهما لنا وهما: «أم القرى» و«طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد».

لقد اهتم الكواكي، وخاصة في كتابه « طبائع الاستبداد .. » بتعريف الاستبداد وبيان علاقته بالدين والعلم والمجد والمال والأخلاق والتربية، كما بيّن لنا كيفية التخلص من الاستبداد. إنه يعقد فصلاً لبيان الصلة بين الاستبداد وجانب من تلك الجوانب ثم ينتقل في فصل آخر لكي يبيّن لنا صلة الاستبداد بجانب آخر. وهكذا، حتى يكشف عن علاقة الاستبداد، بكل تلك الجوانب التي أشرنا إليها منذ قليل، وذلك في مجموعة من الفصول، يرتبط كل فصل منهما بالآخر، كل ذلك بلغة واضحة سهلة محدّدة.

ويمكن القول بأن كتابي « طبائع الاستبداد » و« أم القرى » كانا في الأصل مجموعة من المقالات كتبت في كثير من المحلات والجرائد اليومية.

وإذا تساءلنا عن الفرق بين هدف المؤلف من تأليفه للكتاب الأول طبائع الاستبداد، وهدفه من تأليفه لكتاب أم القرى، فإنه يمكن القول بأن الهدف كان منصباً أساساً في الكتاب الأول على نقد الحكومات الإسلامية؛ أما بالنسبة للكتاب الثاني، « أم القرى »، فإن الهدف قد تبلور حول نقد الشعوب الإسلامية.

فالهدف من الكتاب الأول كان مختلفاً إذن عن الهدف من الكتاب الثاني، وإن كانت تجمع الكتابين إلى حد كبير وحدة موضوعية، تتمثل في سعي الكواكي لتحديد مواطن الداء، ومن ثم لتحديد أوجه العلاج. إن الكواكي لم يكن مجرد ناقد لأحوال الحكومات والشعوب الإسلامية، بل إنه أضاف إلى البعد النقدي، بعداً موضوعياً يتمثل في أنه قد حدد أوجه الإصلاح، أي طرق العلاج.

قلنا، إن الكواكي قد اهتم اهتماماً كبيراً في البحث في الاستبداد. فهو في مقدمة كتابه « طبائع الاستبداد .. » يبيّن لنا أن المتكلم في الاستبداد، عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص: ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره؟ ما دواؤه؟ ولماذا يكون المستبد شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المستبد؟ كيف يكون التخلص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟ وهكذا.. إلى آخر الأسئلة التي يثيرها الكواكي في مقدمة كتابه. (طبائع الاستبداد، ص ١٣ - ١٤).

كذلك، أورد الكواكي النتائج التي تستقر عندها أفكار الباحثين في هذا الموضوع، وكيف أنها - فيما يراه - تُعد نتائج متحدة المدلول وإن اختلفت التعبيرات من باحث إلى آخر. وقد ذكر هذه النتائج على النحو التالي، (ص ١٤ - ١٥):

يقول المادي: الداء القوة، والدواء المقاومة.

ويقول السياسي: الداء استعباد البرية، والدواء استرداد الحرية.

ويقول الحكيم: الداء القدرة على الاعتساف، والدواء الاقتدار على الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الداء تغلب السلطة على الشريعة، والدواء تغليب الشريعة على السلطة.

ويقول الرباني : الداء مشاركة الله في الجبروت ، والدواء توحيد الله حقاً .
ويقول الكواكي ، إن الأقوال السابقة هي أقوال أهل النظر ، أما بالنسبة لأهل العزائم ، فإن الأبي يقول :
الداء مد الرقاب للسلاسل ، والدواء الشموخ عن الذل .

ويقول المتين : الداء وجود الرؤساء بلا زمام ، والدواء ربطهم بالقيود الثقالة .

ويقول الحر : الداء التعالي على الناس باطلاً ، والدواء تذليل المتكبرين .

ويقول المفادي (الفدائي) : الداء حب الحياة ، والدواء حب الموت (ص ١٥) .

ولعلّ تفرقة الكواكي بين أهل النظر من جهة ، وأهل العزائم من جهة أخرى ، تعني أساساً التفرقة بين الطابع النظري والطابع العملي ، التفرقة بين القول والتعريف من جهة ، والجانب العملي السلوكي التطبيقي من جهة أخرى .

لقد كان الكواكي حريصاً على أن يبين للرعية حقوقهم ، حريصاً على أن يبين واجبات الحكام إزاء الرعية : إنهم لا بدّ أن يكونوا في خدمة الرعية ، يسهرون على رعاية مصالحها .

وإذا كان الكواكي حريصاً على بيان حقوق الرعية وواجبات الحكام ، فإنه وجد لزماً عليه أن يكشف لنا عن معاني الاستبداد وأنواعه وأشكاله وصوره العديدة .

إنه يفرّق بين الاستبداد لغة ، والاستبداد عن طريق ذكر المرادف ، والاستبداد عن طريق الوصف .
ونعني بذلك ، أنه في تعريفه للاستبداد يفرّق بين تلك الجوانب :

فالاستبداد لغة ، هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة .

ويراد بالاستبداد عند إطلاقه ، استبداد الحكومات خاصة لأنها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة . وأمّا تحكّم النفس على العقل ، وتحكّم الأب والأستاذ والزوج ورؤساء بعض الأديان وبعض الشركات وبعض الطبقات ، فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة .

ويركّز الكواكي على معنى الاستبداد عند السياسيين ، فيقول : إن الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة .

كما يعرف الاستبداد بالوصف ، وذلك حين يرى أنه صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء ، بلا خشية من حساب ولا من عقاب محققين (ص ١٨) .

وقد أفاض الكواكي في بيان أشكال الحكومة المستبدة ، وبيان مراتب الاستبداد أيضاً . فهو في كتاب « طبائع الاستبداد » يبيّن لنا ، أنه توجد أشكال كثيرة للحكومة المستبدة . إذ أن صفة الاستبداد - التي سبق

أن أشرنا إليها منذ قليل - تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق، الذي تولّى الحكم بالغلبة أو بالوراثه؛ كما تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسؤول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد، وإنما قد يعدّله الاختلاف نوعاً ما، وقد يكون عند الاتفاق أضرّ من استبداد الفرد. كما يشمل الاستبداد أيضاً الحكومة الدستورية، المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة، لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية، فيكون المنفذون مسؤولين لدى المشرّعين؛ وهؤلاء مسؤولون لدى الأمة، تلك الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب (ص ١٨).

وهذا يُعد تمييزاً كافياً لدى الكواكي، بين كل سبب أو مظهر من مظاهر الاستبداد، والمظهر الآخر، وقد كان الكواكي - فيما نرى - موفقاً حين بيّن لنا أن صفة الاستبداد لا تشمل فقط الحاكم الفرد المطلق، بل تشمل أيضاً حكومة الجمع.

وكذلك بيّن لنا الكواكي كيف تختلف مراتب الاستبداد حسب نوع الحكومة. ويشير الى أن أشد مراتب الاستبداد هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. وكلما قلّ وصف من تلك الأوصاف، قلّ أو خفّ، بالتالي، الاستبداد، وذلك حتى ينتهي بالحاكم المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً. كما نجد أن الاستبداد يخفّ طبعاً، كلما قلّ عدد نفوس الرعية وقلّ الإرتباط بالأُملاك الثابتة وقلّ التفاوت في الثروة، وكلما ترقّى الشعب في المعارف.

لقد كان الكواكي حريصاً على أن يبيّن لنا أن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه. كما أنه، ما من حكومة عادلة - فيما يرى الكواكي - تأمن من المسؤولية والمواخذه، بسبب غفلة الأمة أو التمكّن من إغفالها، إلّا وتسارع الى التلبّس بصفة الاستبداد. وبعد أن تتمكّن من الاستبداد، فإنها لا تتركه؛ إذ تستعين في ذلك بإحدى وسيلتين: جهالة الأمة، والجنود المنظمة: وهما أكبر مصائب الأمم وأهم معائب الإنسانية - فيما يرى الكواكي - نظراً لصلتهما بالاستبداد. (ص ١٨ - ١٩).

ويرى الكواكي أن الأمم المتقدمة إذا كانت قد تحلّصت من الجهالة إلى حدٍ ما، إلّا أنها لم تتخلّص من الاستبداد، نظراً لوجود الوسيلة الأخرى من وسيلتي الاستبداد: الجندية. لقد بليت تلك الأمم - والكلام للكواكي - بشدة الجندية، تلك الشدة التي جعلتها أشقى حياة من الأمم الجاهلة وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتى ربما يصح أن يقال، إن مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشيطان، فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم (ص ١٩). إن الجندية تُفسد أخلاق الأمة، حيث تعلّمها الشراسة والطاعة العمياء والإتكال، وقيمت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلّف الأمة ميزانية ضخمة. وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائمة لتلك القوة من جهة، واستبداد الأمم بعضها

على بعض من جهة أخرى .

ويُلاحظ أن عبد الرحمن الكواكبي يحمل على الجندية حملة شعواء ويصفها بالكثير من الصفات السيئة . وكان ينبغي عليه التفرقة بين الجندية كضرورة لازمة لأيّ مجتمع من المجتمعات ، والجندية حين تُستغل في إشاعة الاستبداد . ويبدو أن الكواكبي كان في ذهنه تلك التفرقة ، بمعنى أنه لا يحمل على الجندية في حد ذاتها ، ولكن يحمل على الجندية أثناء حديثه عن الاستبداد ، وذلك حين يرى دور الجندية في تدعيم وإشاعة الاستبداد .

وبيّن لنا في الفصل الذي عقده لتحديد ماهية الاستبداد ، أن الحكومات البدوية ، التي تتألف رعيّتها كلّها أو أكثرها من عشائر يقطنون البادية يسهل عليهم الرحيل والتفرّق متى مسّت حكومتهم حريتهم الشخصية ، وسامتهم ظلماً ، ولم يقووا على الاستنصاف . إن هذه الحكومات قلّما اندفعت الى الاستبداد . (من ص ٢٠ إلى ٢٥ - في مواضع متفرقة) .

ويعطينا الكواكبي مثلاً يؤيد به وجهة نظره . فهو يرى أن أهل جزيرة العرب لا يكادون يعرفون الاستبداد من قبل عهد ملوك بُعّ وجُمير وغسان إلى الآن ، إلّا فترات قليلة .

ولا ينسى الكواكبي ، في معرض حديثه عن الاستبداد وبيان أنواعه ، أن يبيّن لنا أيضاً ، أن من أقبح أنواع الاستبداد ، استبداد الجهل على العلم ، واستبداد النفس على العقل . كما يُلاحظ أن المستبدّين يتولّاهم مستبد ، والأحرار يتولّاهم الأحرار ؛ وهذا صريح معنى « كما تكونوا يُؤلّى عليكم » .

إلى ذلك نجد الكواكبي يبحث في الصلة بين الاستبداد والدين . ونبادر فنقول : إنه كان حريصاً على تبين أن الاستبداد لا يجيء من الدين ، بل من سوء فهم ، واستغلال من جانب البعض للدين . (من ص ٢٧ ، إلى ص ٤٦) .

لقد بيّن لنا الكواكبي ، أن الدين الإسلامي قد جاء مؤسساً على الحكمة والعزم ، هادماً لكل صور الشرك ، ومحكماً لقواعد الحرية السياسية التي تتوسّط بين الديمقراطية والارستقراطية . لقد نزع كل سلطة دينية أو تغلّبية تتحكّم في النفوس أو في الأجسام ، ووضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكل زمان وقوم ومكان ، وأوجد مدنية فطرية سامية . وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر . إن هؤلاء الخلفاء الراشدين قد فهموا معنى ومغزى القرآن الكريم النازل بلغتهم ، وعملوا به واتخذوه إماماً ، فأنشأوا حكومة قضت بالتساوي ، حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها ، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة ، لكل منهم وظيفة شخصية ووظيفة عائلية ووظيفة قومية .

إن هذا الطراز السامي من الرياسة - فيما يرى الكواكبي - هو الطراز النبوي المحمدي ، لم يخلفه فيه حقاً

غير أي بكر وعمر، ثم أخذ بالتناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن؛ وسيدوم بكأؤها إلى يوم الدين، إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسي شوري، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب، التي ربما يصح أن نقول عنها، إنها قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون (ص ٣٣ - ٣٤).

معنى هذا، أن الكواكبي يعني الأحوال التي وصلت إليها الشعوب الإسلامية والعربية في عصره، وبينهم لهم كيفية الإصلاح. والواقع، أننا نجد أكثر المجددين والمصلحين الاجتماعيين السياسيين يلتقون إلى حد كبير عند تلك النقطة، يلتقون عند الكشف عن الأحوال السيئة التي وصلت إليها شعوبهم، ثم يأخذون بعد ذلك في تحديد وسائل تلافي تلك الأحوال وبيان أوجه العلاج.

لقد أكد الكواكبي على أن القرآن الكريم، يُعد مشحوناً بتعاليم إمارة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي. وكشف (الكواكبي) عن كثير من معاني المساواة والديمقراطية في القصص الديني الكريم، ومن بينها قصة بلقيس ملكة سبأ وقصة موسى عليه السلام مع فرعون.

لا مجال إذن - فيما يرى الكواكبي - لرمي الدين الإسلامي بتأييد الاستبداد. إننا نجد الكثير من الآيات القرآنية، التي فيها دعوة إلى الشورى، وقد اهتم الكواكبي بذكرها أثناء دراسته لهذا المجال. منها قوله تعالى: «وشاورهم في الأمر» أي في الشأن. وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء - على ما اتفق عليه أكثر المفسرين - وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين (٣٥).

بعد هذا نجد الكواكبي، يحاول الكشف عن مسلك بعض الفقهاء الذين يفسرون هذه الآيات تفسيراً خاطئاً، وذلك لأنهم يسعون إلى مصلحتهم الشخصية. فهو يقول: من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكام عن المسؤولية، حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصبر عليهم إذا ظلموا، وعدّوا كل معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين!!؟ (ص ٣٧).

اللهم إن المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوة إلا بك. كما ينقد الكواكبي، في الفصل الذي عقده بعنوان «الاستبداد والدين»، مسلك بعض رجال الصوفية. والواقع، أننا نجد المجددين والمصلحين السياسيين لا يتعاطفون مع التصوّف بصفة عامة. كما نجد في مواقف محمد عبده ومحمد إقبال وعبد الرحمن الكواكبي.

يقول الكواكبي: ما عذر أولئك الصوفية الذين جعلتهم الإنعامات على زواياهم أن يقولوا: لا يكون الأمير الأعظم إلاّ ولياً من أولياء الله، ولا يأتي أمراً إلاّ بإلهام من الله، وإنه يتصرّف في الأمور ظاهراً، ويتصرّف فيها قطب الغوث باطنياً! ألا سبحان الله ما أحلمه (ص ٣٧ - ٣٨).

وبيّن لنا الكواكي ، كمفكّر ثوري مسلم ، أهمية الشورى والديمقراطية في الإسلام . ويمكن القول من جانبنا ، إن الكواكي وغيره من المفكرين الذين يحملون الدعوة الى التجديد ، إنما كانوا يدعون الى ما نسمّيه بالثورة الداخلية لا الثورة الخارجية . ونعني بذلك أن الكواكي كان حريصاً على أن يبيّن لنا أن ما نجده من استبداد في الأمم الإسلامية في عصره ، لا يرجع إلى الإسلام ، ولكنه يرجع إلى سوء فهم للإسلام كما يرجع إلى الابتعاد عن أحكامه . فالعيب إذن ليس في الدين ، ولكنه في التفسيرات الخاطئة من جانب البعض لهذا الدين وأحكامه .

لقد كان الكواكي حريصاً على أن يؤكد لنا باستمرار ، أن الله تعالى قد أرسل للعرب رسولاً من أنفسهم ، أسّس لهم أفضل حكومة أُسّست في الناس ، جعل قاعدتها قوله : « كلّم راع وكلّم مسؤول عن رعيته » ، أي كل منكم سلطان عام ومسؤول عن الأمة . وهذه الجملة التي هي أسمى وأبلغ ما قاله مشرّع سياسي من الأولين والآخرين (ص ٣٨) . ولكن ماذا حدث من جانب المنافقين والذين قالوا بالتفسيرات الخاطئة؟

يقول الكواكي : لقد جاء من المنافقين من حرّف المعنى عن ظاهره وعموميته إلى أن المسلم راع على عائلة ومسؤول عنها فقط . كما حرفوا معنى الآية : « المؤمنون بعضهم أولياء بعض » إلى ولاية الشهادة دون الولاية العامة . وهكذا غيّروا مفهوم اللغة ، وبدّلوا الدين ، وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال وعزة الحرية ، بل جعلوهم لا يعقلون : كيف تحكّم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر (ص ٣٨) .

إن الدعوة الإسلامية - فيما يؤكد الكواكي ، سواء في كتابه « طبائع الاستبداد » أم في « أم القرى » - تقوم أساساً على أصول الحرية ، وذلك برفعها كل سيطرة . والتحكّم بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء ، وذلك حين تخصّص باستمرار على الإحسان والتحابّ بين أفراد البشر : « فلا فضل لعربي على أعجمي إلّا بالتقوى » . ومعنى التقوى لغة - فيما يقول الكواكي - ليس كثرة العبادة كما صار ذلك حقيقة عرفية ، غرسها علماء الاستبداد . إنهم يفسرون قوله تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » تفسيراً خاطئاً . فلفظة « عند الله » ، تفسيرها في الآخرة دون الدنيا . إن التقوى لغة ، هي الاتقاء أي الابتعاد عن رذائل الأعمال ، احترازاً من عقوبة الله . فقوله : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، كقوله إن أفضل الناس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها . (ص ٣٨ - ٣٩) .

ويلاحظ أن الكواكي يركّز باستمرار على البعد الاجتماعي ، وذلك حين يشرح معاني الآيات القرآنية . وقد كان هذا متوقّعاً من جانبه ، فهو كمصلح مجدّد يهيمه أساساً الابتعاد عن التفسيرات اللفظية التي يقوم بها البعض ، متجاوزين بذلك القيم السلوكية الخلّاقة المبدعة ، والتي يحاول الكواكي أن يستخرجها من تفسيره للآيات القرآنية .

لقد كان الكواكي في فكره السياسي حريصاً أيضاً أن يبيّن لنا أصول الحكومة الإسلامية ، وفي نفس

الوقت كان حريصاً على أن يكشف لنا عن المقارنة بين الماضي والحاضر. إنه ينعي على الشعوب الإسلامية بُعْدَها عن مبادئ الإسلام. ويرى أن الدعوة الإسلامية جعلت أصول حكومتها، الشورى الأريستوقراطية، أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة، بعقولهم لا بسيوفهم؛ كما أن أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي. لقد مضى عهد النبي (ص) وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بآتم وأكمل صورها. ومن المعلوم - فيما يقول الكواكي - أنه لا يوجد في الإسلام نفوذ ديني، مطلقاً، في غير مسائل إقامة شعائر الدين. ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحكم، كلّها من أجلّ وأحسن ما اهتدى إليه المشرعون من قبل ومن بعد. (ص ٣٩).

ولكن ماذا حدث الآن؟ يقول الكواكي - مقارناً بين الماضي والحاضر، كما سبق أن أشرنا - : «ولكن وأسفاه على هذا الدين الحر الحكيم السهل السمح، الظاهرة فيه آثار الرقي على غيره من سوابقه. الدين الذي رفع الأغلال وأباد الاستبداد الذي ظلمه الجاهلون فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان. الدين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيعاً، وجعلوه آله لأهوائهم السياسية، فضيعوا مزايده وحيروا أهله بالتفريع والتوسيع والتشديد والتشويش وإدخال ما ليس منه فيه» (ص ٣٩).

هذا، إن دلّنا على شيء، فإنما يدلنا على أن الكواكي في فكره السياسي كان حريصاً على الكشف عن سوء الأحوال في البلاد الإسلامية وذلك بالفرقة بين مجدها قديماً وتحللها بعد ذلك. إنه يكشف عن الداء ثم سرعان ما يكشف لنا عن أوجه وسبل العلاج. ويحاول تخطيط برنامج عملي لتفادي الضعف في الأمم الإسلامية والعربية، بحيث تضي شعوب الإسلام قدماً نحو التقدم والرقي، وذلك على هدى كتاب الله وسنة رسوله.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن دعوة الكواكي إلى الإصلاح لا تقتصر على دولة دون أخرى من الدول الإسلامية والعربية، بل إنه يدعو إلى إصلاح الأمة العربية بأسرها. ومن هنا، فإنه في فكره السياسي، كان داعياً إلى القومية العربية، وإلى قيام الجامعة الإسلامية، داعياً إلى الخلافة الدينية، مطالباً بالإشترابية كنظام سياسي عادل، يمكن للمسلمين أن يعيشوا في ظلّه في أمان واستقرار.

وفي كتابه «أم القرى»، نجدّه يتخيّل انعقاد مؤتمر بمكة المكرمة من مندوبين يمثلون أقطار العالم الإسلامي، وقد أخذوا يبحثون في أحوال هذا العالم الإسلامي، ويكشفون عن الأسباب التي أدّت إلى تدهوره، كما يقدمون الأسباب الكفيلة بعلاج هذا التدهور. لقد لخص سكرتير هذا المؤتمر - وهو الكواكي، مؤلف كتاب أم القرى - ما دار بين المندوبين الذين يمثلون العالم الإسلامي.

لقد كشف الكواكي عن كثير من الأسباب التي أدّت إلى فتور وتدهور أحوال وشعوب العالم الإسلامي،

ومن هذه الأسباب : الاعتقاد من جانبهم بالجبر ، أي بالعقيدة الجبرية وما تؤدي إليه تلك العقيدة من الإيمان بالتواكل والابتعاد عن طريق العمل ، طريق الكفاح ، أي خوض غمار الحياة .

يضاف الى ذلك ، انتشار البدع والخرافات التي لا تستند إلى العقل ولا إلى الفكر .

وقد ركّز الكواكي - كما سبق أن أشرنا - على دور الحكومات المستبدة في انهيار أحوال العالم الإسلامي . إن تلك الحكومات قد سلبت المسلمين حريتهم . وباعدت بينهم وبين الشعور بالطمأنينة والعدل والمساواة .

أما اللجنة التي تشرف على تنفيذ ذلك المؤتمر ، الذي تحيّل الكواكي انعقاده بمكة ، فإن مركزها الدائم يكون في مكة ، أمّا المركز المؤقت فيكون في مصر ، إذ أنها من أسبق الدول في مضمار العلم والحرية . هذا ما يقوله به الكواكي بالنسبة للمؤتمر الذي يتحدّث عنه في كتاب « أم القرى » .

لقد كان الكواكي في فكره السياسي داعياً الى الاشتراكية - كما سبق أن أشرنا - ونهّنا باستمرار إلى أن الإفراط في الثروة والتملك يُعدّ دعامة من دعائم الاستبداد . إذ عن طريقه ، تتمكّن قلة قليلة من السيطرة على نصف الثروة العامة .

ويلاحظ الكواكي ، أن المال الكثير يأتي غالباً عن طريق الغلبة والخداع ، كما أنه يغري صاحبه على البطالة ، ويؤدي إلى السّفه والإسراف . كذلك فالتفاوت في الثروة يؤدي إلى هلاك الأخلاق الحميدة في الإنسان وزوالها .

إن الضرر الناتج عن الثروات الفردية يُعدّ أكثر من نفع تلك الثروات . ويتمثّل في قسمة الناس إلى قسمين : عبيد وأسياد ، وهو ما يعدّ استبداداً داخلياً .

بل يضاف إلى هذا الاستبداد الداخلي ، استبداد آخر يُعدّ استبداداً خارجياً . فالأفراد الذين يتمثّل عندهم الإفراط في الثروة ، قد يتعدّون على حرية واستقلال الشعوب الأخرى الضعيفة .

يقول الكواكي : « إن إفراط الثروة يُعدّ مهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان . وهذا معنى قوله تعالى : « إن الإنسان ليطغى إن رآه استغنى » . فضرر الثروات الفردية في جمهور الأمم أكثر من نفعها ، لأنها تؤدي للاستبداد الداخلي ، وتجعل الناس صنفين ، عبيداً وأسياداً . وتقوّي الاستبداد الخارجي فتسهّل للأمم التي تعنى بغنى أفرادها ، التعديّ على حرية واستقلال الأمم الضعيفة » .

هذا يعني ، أن الكواكي نادى بتحديد الملكية الزراعية . ولا تُعدّ هذه الدعوة من جانبه دعوة إجماعية فحسب ، بل تُعدّ أيضاً دعوة سياسية قلباً وقالباً . ندلّل على ذلك بالقول ، بأن الكواكي كان حريصاً على بيان الصلة بين الديمقراطية وتحديد الملكية الزراعية ، وبالتالي بيان الصلة بين الاستبداد والإفراط والتفاوت في الثروة .

لقد نادى في مقالاته السياسية بأن العدالة المطلقة تقضي بأن يؤخذ قسم من مال الأغنياء ويرد إلى الفقراء ، بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل . ودعا إلى تحريم احتكار الضروريات أو مزاحمة الصنّاع والعمّال والضعفاء ، والتغلّب على المباحات ، مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها مرحاً لكافة مخلوقاته .

وإذا كنا نجد الكثير من الأفكار الاجتماعية عند الكواكي ، فإنه لا يخفى علينا أن تلك الأفكار ترتبط أساساً بالبعد أو الجانب السياسي .

وما يُقال عن تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية عنده ، يُقال أيضاً عن اهتمامه بالدعوة الى القومية العربية . لقد كان حريصاً حرصاً تاماً على وضع برنامج سياسي يهدف أساساً إلى استقلال الأمم العربية عن الخلافة ، وذلك عن طريق المطالبة برد الخلافة إلى الأمة العربية . إن الخلافة يجب أن تقوم على الديمقراطية ، يجب أن تقوم على الانتخاب ، يجب أن تقوم على تعاون الأقطار العربية كلها .

لقد كشف الكواكي عن فشل سياسة الترك . فساسة الترك - كما يقول - لا يقصدون غير التلاعب السياسي ، وقيادة الناس إلى سياستهم بسهولة وإرهاب أوروبا ، باسم الخلافة وباسم الرأي العام . لقد فشل الترك فشلاً ذريعاً في إيجاد الوحدة بين الدول الإسلامية بعضها والبعض الآخر .

من الضروري إذن - والكلام للكواكي - أن تعود الخلافة إلى الأمة العربية ، وذلك عن طريق اختيار عربي يتمتع بالسيادة الروحية ، ويقوم بتعيين مجلس شورى يُمثّل الأقطار الإسلامية كلها .

وكان الكواكي متابعاً لما يقع من أحداث قد تُعدّ معبرة عن الخلاف بين المسلمين وغير المسلمين من الأمة العربية . وقد دعا إلى تفادي تلك الأحداث منبهاً إلى خطرها .

يقول في كتابه « طبائع الاستبداد .. » : يا قوم - وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين - أدعوكم إلى تناسي الأحقاد والإساءات وما جناه الآباء والأجداد ... يا هؤلاء نحن ندبّر شؤوننا ، نتفاهم بالفصحى ، ونتراحم بالإخاء ونتواسى في الضراء ونتساوى في السراء . دعونا ندبّر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الآخرة فقط . دعونا نجتمع على كلمات سواء ، ألا وهي : فلتحيا الأمة ، فليحيا الوطن فلتحيا طلقاء أعزّاء . أدعوكم وأخص منكم النجباء ، فلنصبر ولنتبصّر فيما إليه المصير .

ولكن الكواكي لم يكن معبراً عن الأحداث التي حدثت في عصره ، بل إنه - كما سبق أن أشرنا - يقدم لنا أوجه العلاج ، التي لا تقتصر على العصر الذي يعيش فيه ، بل على العصور اللاحقة . وهذا يدلنا على تقدميته وذكائه ونضجه الواضح البارز في فكره السياسي .

قد تختلف مع الكواكي في رأي أو أكثر من الآراء التي يقول بها ، سواء في مجال فكره السياسي ، أم في مجالات أخرى غير سياسية ، كقضية العلاقة بين الدين والعلم ، ولكن هذا الاختلاف يُعدّ تعبيراً عن قيمة

الآراء التي تركها لنا الكواكبي ونضجها .
إن ما يدل على أن فكره لا يُعد مجرد تعبير عن الأحداث التي عاصرها ، هو أننا ما زلنا نحتاج إلى كثير من أفكاره السياسية . إن الكواكبي في كتابه « طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد » يطرح علينا الكثير من المباحث والقضايا التي تُعد في غاية الأهمية ، وهذه المباحث هي :

- ١ - مبحث ما هي الأمة ، أي الشعب .
- ٢ - مبحث ما هي الحكومة .
- ٣ - مبحث ما هي الحقوق العمومية .
- ٤ - مبحث التساوي في الحقوق .
- ٥ - مبحث الحقوق الشخصية .
- ٦ - مبحث نوعية الحكومة .
- ٧ - مبحث ما هي وظائف الحكومة .
- ٨ - مبحث حقوق الحكومة .
- ٩ - مبحث طاعة الأمة للحكومة .
- ١٠ - مبحث توزيع التكاليفات .
- ١١ - مبحث إعداد المنفعة .
- ١٢ - مبحث المراقبة على الحكومة .
- ١٣ - مبحث حفظ الأمن العام .
- ١٤ - مبحث حفظ السلطة في القانون .
- ١٥ - مبحث تأمين العدالة القضائية .
- ١٦ - مبحث حفظ الدين والآداب .
- ١٧ - مبحث تعيين الأعمال بقوانين .
- ١٨ - مبحث كيف توضع القوانين .
- ١٩ - مبحث ما هو القانون وقوته .
- ٢٠ - مبحث توزيع الأعمال والوظائف .
- ٢١ - مبحث التفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليم .
- ٢٢ - مبحث الترقى في العلوم والمعارف .
- ٢٣ - مبحث التوسيع في الزراعة والصنائع والتجارة .
- ٢٤ - مبحث السعي في العمران .

٢٥ - مبحث السعي في رفع الاستبداد.

والدارس لمناقشة الكواكي لهذه المباحث ، يجدها (أي المناقشة) تقوم أساساً على رفض الاستبداد بأية صورة من الصور . إنه يناقشها على هدى المبادئ التي يقول بها ، والتي سبق أن أشرنا إليها .

وفي فكره السياسي ، يؤمن الكواكي بقاعدة مفادها أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة ، وإنما يقاوم بالحكمة والتدريج (ص ١٧٩) . وهو في هذا المعنى يقول : « الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف ، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً . نعم ، الاستبداد قد يبلغ من الشدة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً ، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً ، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافيين ، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة ، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة » . (ص ١٨٠) .

الواقع ، أن عبد الرحمن الكواكي قد بذل جهداً كبيراً في صياغة فكره السياسي والتعبير عنه بوضوح . ويُعدُّ هذا الفكر السياسي ثرياً ثراءً لا حد له . ويعتبر من أبرز الجوانب التي نجدها عند الكواكي ، نظراً لأنه يصنع الكثير من المجالات الأخرى التي يبحث فيها بصبغة سياسية ، وخاصة في بعض الأبعاد والمجالات الاجتماعية .

إن الكواكي يُعدُّ واحداً من الأعلام والرواد الذين تركوا لنا آثاراً تدلّ على مدى الجهد الذي قام به . وهذه الآثار تدلنا أيضاً على أن المؤرخ للفكر السياسي العربي المعاصر لن يكون بإمكانه تخطي فكر الكواكي وآرائه وتراثه .